مكافحة الإرهاب في ظل تعدد الاستراتيجيات (2011-2020)

Counter-terrorism in a multitude of strategies(2011-2020)

دالع وهيبة[1]

[1] كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3- (الجزائر)

dalaa.wahiba10@gmail.com

تاريخ إرسال المقال:2020/07/20 تاريخ قبول المقال:2021/01/15 تاريخ نشر المقال: مارس2021

الملخص

تنامي ظاهرة الإرهاب وتحولها إلى ظاهرة عالمية أدى إلى ظهور العديد من الاستراتيجيات سواء المتعلقة بالأطراف المتضررة من الظاهرة، أو تلك المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية، والملاحظ أن أغلب الاستراتيجيات الموجهة ضد الإرهاب لم تنجح في استئصال جذور الظاهرة، خاصة مع توظيف الجماعات الإرهابية لأدوات جديدة تعتمد على التطور التكنولوجي والامتداد الجغرافي لتشتيت الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب، مستغلة حالة عدم الاستقرار التي شهدتها العديد من الدول بعد أحداث 2011، الأمر الذي دفع بالدول والمنظمات إلى البحث عن استراتيجيات جديدة، تتواكب مع تطور استراتيجيات الجماعات الإرهابية، وفي ظل عولمة الإرهاب وتحوله إلى أداة في يد الدول الكبرى توظفه حسب مصالحها، أصبحت الحاجة أكبر إلى تبني استراتيجية موحدة ومتكاملة تنطلق أولا من إيجاد مفهوم موحد للإرهاب تتفق عليه أغلب الدول بغض النظر عن الاختلاف الإيديولوجي، وتحديد الوسائل والأدوات الفعالة لمكافحة الإرهاب حسب خصوصية الظاهرة في كل دولة.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب؛ الاستراتيجية؛ الفواعل الإقليمية والدولية؛ الحرب على الإرهاب.

Abstract

The growing phenomenon of terrorism and its transformation into a global phenomenon have led to the emergence of many strategies, both for the parties affected by the phenomenon and for those related to terrorist organizations. Most of the strategies directed against terrorism have not eradicated the phenomenon, especially as terrorist groups employ new tools based on technological development and the geographical spread of the dispersal of regional and international efforts to combat terrorism, taking into effect the instability experienced by many countries after 2011. This led States and organizations to search for new strategies that go hand in hand with the development of the strategies of terrorist groups, and under the globalization of terrorism and turning it into a tool in the hands of the major countries that employ it according to their interests. The need for a unified and integrated strategy is becoming greater, first of all, through the creation of a unified concept of terrorism, to which most countries agree, regardless of ideological differences, and the identification of effective means and tools to combat terrorism, in accordance with the specificity of the phenomenon in each country.

Keywords: Terrorism; Strategy;; Regional and International actors; War on Terror.

المؤلف المرسل: دالع وهيبة ، الإيميل:dalaa.wahiba10@gmail.com

مقدمة

إن تعقد وتشابك ظاهرة الإرهاب وتحولها إلى ظاهرة عابرة للقارات، بالإضافة إلى تطور استراتيجيات التنظيمات الإرهابية في تنفيذ هجماتها، فرض على الفواعل الدولية بما فيها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية تبني مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهتها، ركزت معظمها على البعد العسكري، إلا أن فشل هذه الاستراتيجيات في القضاء على الإرهاب والحد من انتشاره، أدى إلى مراجعات نظرية في حقل الدراسات الاستراتيجية، بظهور مفاهيم جديدة كالاستراتيجية الشاملة والمركبة، التي يرى المختصون في علم الاستراتيجية أنها الأنسب لمواجهة ظاهرة الإرهاب المعقدة.

- **أهمية الموضوع:** تكمن أهمية الموضوع في البحث عن الأسس والأدوات التي يمكن من خلالها بناء استراتيجية فعالة، تتماشى مع تطور استراتيجيات التنظيمات الإرهابية المواكبة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وعن مدى تأثير تعدد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية على نجاح جهود مكافحة الإرهاب، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في البحث عن امكانيات المزاوجة بين الأمن والتنمية كعناصر أساسية لتحقيق السلم والأمن داخل أي دولة، من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في تجفيف منابع الجريمة والإرهاب.
- **الإشكالية:** ينطلق موضوع مكافحة الإرهاب في ظل تعدد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية من الإشكالية التالية:

كيف أثر تعدد الاستراتيجيات على الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

1- على أي أساس يتم تحديد مفهوم الإرهاب؟

2- ما هي مرتكزات الاستراتيجيات الجديدة للتنظيمات الإرهابية؟

3- ما مدى نجاح الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في القضاء على ظاهرة الإرهاب؟

4- ما هي الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الإرهاب؟

- **فرضيات الدراسة:**

قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات للإجابة على الإشكالية المطروحة:

1- تطور استراتيجيات الجماعات الإرهابية أدى إلى ظهور استراتيجيات جديدة في مكافحة الإرهاب.

2- غياب استراتيجية متكاملة وتعدد الاستراتيجيات الإقليمية والدولية كان عاملا أساسيا في فشل جهود مكافحة الإرهاب.

3- القضاء على الإرهاب مرتبط بتبني استراتيجية شاملة تتماشى مع تشابك وتعقد الظاهرة.

وقد حاولنا الإجابة على هذه الإشكالية في ثلاثة محاور أساسية.

أولا: تطور مفهوم الإرهاب في ظل تغير استراتيجيات التنظيمات الإرهابية

انتشرت ظاهرة الإرهاب وتباينت مفاهيمها في العقود الأخيرة بفعل التغيرات التي شهدها العالم على جميع المستويات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنيا، حيث أصبحت الظاهرة معولمة وعابرة للحدود والقارات، ولم تعد ظاهرة محلية او اقليمية.

1- تعريف الإرهاب:

لإرهاب ظاهرة اجتماعية تتطور بتطور المجتمعات، وعلى الرغم من قدم الظاهرة إلا أن مصطلح الإرهاب لم يبدأ في الانتشار إلا في غضون الثورة الفرنسية 1794، بفعل استخدام الحكومة الثورية للعنف والقمع بصورة ممنهجة ضد معارضيها[1].

وخلال الفترة من 1870 إلى 1920 تغير الهدف من استخدام المصطلح، فأصبح يشير إلى أفراد وجماعات ومنظمات تعتنق أيديولوجيات وعقائد متطرفة، وتتخذ من العنف والترويع منهجا لبسط نفوذها، ولترويج وفرض أفكارها السياسية. واستمر استخدام مصطلح الإرهاب في النصف الثاني من القرن العشرين، ووصمت به في بعض الأحيان أعمال العنف التي تقوم بها بعض الجماعات الانفصالية والعرقية لأجل الانفصال عن الدولة الأم[2]. وبالبحث عن أصل كلمة الإرهاب نجد أنها ترجع إلى اللغة اللاتينية، قبل أن تنتقل إلى اللغات الأخرى.

وقد ورد العديد من التعاريف للإرهاب في الأدبيات المختلفة، حيث قام "أليكس شميد" بإحصاء حوالي 109 تعريف للمصطلح وردت بين عامي 1936 و1981، في كتابه "الإرهاب السياسي"، وضعت من قبل خبراء وباحثين في هذا المجال، وخلص إلى وجود عناصر مشتركة بين هذه التعريفات، منها: أنه مفهوم تجريدي بدون جوهر، ولا يكفي تعريف واحد لحصر جميع استخدامات هذا المفهوم، كما أن العديد من التعريفات المختلفة يشترك في عوامل عامة، وأن معنى الإرهاب مستمد من الضحية المستهدفة[3].

ومن التعاريف المتعددة نجد تعريف "اتفاقية جنيف" 1937 الخاصة بمنع وقمع الإرهاب التي عرّفت الإرهاب بأنه "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة، والتي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة، أو جماعات من الناس، أو لدى الجمهور[4].

ويعرفه الباحث والمفكر الأمريكي "نعوم تشومسكي" بأنه كل محاولة لإخضاع وقسر السكان المدنيين أو حكومة ما عن طريق الإغتيال والخطف أو أعمال العنف، بهدف تحقيق أهداف سياسية سواء كان الإرهاب فرديا أو تقوم به مجموعات أو تمارسه دول، وهو الإرهاب الأكثر خطورة[5].

كما يعرف "بريان جنكيز" الإرهاب بأنه " مجموعة من الأفعال المعينة، التي يقصد بها أساسا إحداث الرعب والخوف". ويعرفه "إريك موريس" بأنه "استخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي وغير مألوف لتحقيق غايات سياسية. وأفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق أثر نفسي أكثر منه مادي[6].

وحسب الميثاق البريطاني والأوروبي، يمثل الإرهاب استعمال التهديد بالأفعال للتأثير على الحكومة، أو إرعاب الشعب لأهداف سياسية ودينية وإيديولوجية "[7].

ويعرفه الاتحاد الإفريقي بأنه أي اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة، يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري، ويسبب أضرارا لعامة الناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي[8].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعرفه بأنه تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد ومجموعات، وينتظر دائما منه تأثيرا على الشعب[9].

في حين تكتفي الأمم المتحدة بتحديد بعض السمات العامة للظاهرة الإرهابية؛ كالهجمات الإرهابية على متن الطائرات وتهديد النقل الجوي، والتفجيرات المختلفة، وقضية تمويل الإرهاب، حيث أن معظم الإتفاقيات التي صدرت عن الامم المتحدة لم تعالج موضوع الإرهاب بصفة شاملة، بل عالجت ظواهر الإرهاب الفردي، وإرهاب الجماعات، دون أن تركز على الإرهاب الذي تمارسه الدول[10].

كما أن الدول الكبرى لا ترغب في الوصول إلى توافق دولي حول مضمون الإرهاب، لأنه يتعارض مع مصالحها، ومحاولاتها لبسط هيمنتها، كما يحد استخداماتها لأشكال متنوعة من القوة التي قد ترتقي إلى الإرهاب الدولي.

لذلك تعد مشكلة تحديد التعاريف وتصنيفها واحدة من أصعب وأعقد المشاكل التي تواجه العديد من الباحثين والمهتمين بالسياسة الدولية، ويعود هذا إلى اختلاف العوامل الأيديولوجية، واختلاف البنى الثقافية، والمصالح القومية للدول، والتي تحول دون الوصول إلى تعريف موحد، فما يراه البعض إرهابا قد يراه البعض الآخر مقاومة، إضافة الى اختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي وصور الإجرام المنظم والعابر للحدود، ولذلك يعتبر الإرهاب مفهوما مطاطيا قد يتم توظيفه لتبرير سلوكات معينة.

وقد اتسع مفهوم الإرهاب ليشمل أبعادا وأطرافا مختلفة خاصة في ظل اتساع مساحة التهديدات الأمنية التي غيرت فيها التنظيمات الإرهابية استراتيجيتها في الدعم والاستقطاب، مستغلة الظروف الإقليمية والدولية، حيث تعددت أسباب الإرهاب بين أسباب سياسية واجتماعية ونفسية، كما يعتبر التطرف الديني وانتشار الظلم والفساد والفقر، وانتهاك الحقوق والحريات، وانتشار ثقافة العنف وغياب الحوار من أهم الأسباب المغذية لظاهرة الإرهاب. يضاف إليها سياسات الدول الغربية وازدواجية الخطاب التي جعلت من التنظيمات الإرهابية بمختلف توجهاتها تستثمر في هذا المجال، وتعتبره المادة الخام لشحن خطابها، وتوسيع الصورة السوداوية للغرب لدى الكثير من الشعوب المضطهدة.

2-مفهوم الاستراتيجية

يرجع مصطلح الاستراتيجية في أصله إلى اللغة اليونانية، وتحديدا إلى كلمة "استراتيوجس" والتي تعني فن القيادة، وقد عرفها المفكر الألماني "كارل فون كلاوزفتز"، بأنها استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب[11]، أما "ليدل هارت" فيعرف الاستراتيجية بأنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة[12]. ومن هنا فإن هذا المصطلح ارتبط في بداياته بالمجال العسكري، ثم تطور مفهوم الاستراتيجية ليشمل المجالات الأخرى كالمجال الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، ولذلك فالاستراتيجية تعني وضع الخطط المناسبة، ثم تنفيذها بغية الوصول إلى الأهداف

المرجوة ضمن إطار زمني معين من خلال توظيف الموارد المتوافرة والمتاحة. والاستراتيجية في نظر معظم من كتب فيها أو مارسها تخطيطا وتنفيذا هي علم وفن، فهي علم لأنها تبنى على نظريات العلوم الاجتماعية والعسكرية، وهي فن لأن ممارستها تختلف من إنسان إلى آخر، سواء كان ذلك الذي يمارسها سياسيا أو عسكريا[13].

3-استراتيجية التنظيمات الإرهابية

كان الإرهاب في بدايته يحمل طابعا محليا، حيث أن أغلب العمليات الإرهابية تتم داخل حدود الدولة، وتنفذ من طرف جماعات إرهابية تحمل جنسيتها، ثم أصبحت هذه الجماعات تتماثل في الأنماط والمواصفات، وأصبحت لها شبكات في مختلف دول العالم خاصة بعد إعلان أغلبها ولاءها لتنظيم القاعدة، وأصبح الإرهاب ظاهرة عابرة للقارات، أو ظاهرة معولمة[14].

ويرتكز فكر الجماعات الإرهابية على محاربة الشرك والانحراف العقائدي، الذي يعتبر نتيجة أساسية لمخططات الغرب التي تهدف إلى الهيمنة على المسلمين، والتي ساعدت في تنفيذها النخب الحاكمة عبر أزمنة طويلة، من خلال مؤسسات متنوعة، ولكنهم في الوقت نفسه يدركون جيدا أن هذه السلوكيات سوف تجلب إليهم الأنظار، وتضعهم تحت أضواء وسائل الإعلام التي تروج لهذه الجماعات، وتجعلها مادتها الأساسية في التعامل مع هذه الحركات التي بدورها تستخدم النخب الإعلامية مطية للإشهار لها والتعريف بها، وتوصيل رسالتها إلى كل الفئات والمجموعات البشرية[15].

وقد ساهمت ردود أفعال الدول والمنظمات الغربية الرسمية وغير الرسمية في تعزيز استراتيجية الجماعات المسلحة التي جعلت من هذه الردود عاملا لتعبئة أنصارها، واستقطاب عناصر جديدة في المنطقة[16]، ولكنها في الوقت نفسه تستخدم هذه الردود في تدعيم الصورة القاتمة التي رسمها الغرب لنفسه في قطاعات واسعة من الرأي العام في الدول العربية والإسلامية، خاصة في ظل سياسة الكيل بمكيالين. وقد تطورت استراتيجيات الجماعات الإرهابية بمواكبتها للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كاستخدامها لشبكة الأنترنيت في عملية التجنيد والإستقطاب، إضافة إلى التركيز على البعد الإعلامي والدعائي في الترويج لفكر ونشاط هذه الجماعات، مستغلة تنامي الشعور بالظلم والقمع الذي تمارسه بعض الأنظمة السياسية على الشعوب، والتناقض في سياسات الدول الغربية وازدواجية خطابها، وتزداد خطورة هذه التنظيمات مع احتمال حصولها على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية للقيام بمختلف العمليات الإرهابية مما يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين[17].

وأصبحت ظاهرة الإرهاب أكثر تعقيدا وتركيبا بتحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة خاصة تجار السلاح والمخدرات، حيث يعتبر العديد من الخبراء والمتخصصين أن هناك تحالفا عضويا ووظيفيا بين الجماعات الإرهابية، وبين تجار السلاح والمخدرات، فتتحصل الأولى على نسبة من الأموال الناتجة عن هذه التجارة، إضافة إلى حصولها على أنواع أسلحة متطورة من تجار السلاح، وذلك مقابل تأمين طرق ومسالك عبور السلاح، والمخدرات لمختلف مناطق العالم كأوروبا، وأمريكا، وآسيا[18]، وبذلك أصبحت

تجارة المخدرات أسلوبا اقتصاديا جديدا تنتهجه هذه التنظيمات.

وتعتبر عمليات خطف الرهائن أهم وسيلة لتمويل الجماعات الإرهابية، وذلك من خلال المطالبة بفدية مالية مقابل الإفراج عن الرهائن، خاصة إذا كانوا من جنسية أوربية، حيث يعطي ذلك للقضية أكثر اهتمام، كون أن النخب السياسية الغربية ستجد نفسها مجبرة على الخضوع، ودفع المبالغ الطائلة لها، تحت ضغط الرأي العام الغربي الذي يقدس مكانة الإنسان الغربي، ويجعل حياته وأمنه قبل أي شيء، وكمثال على ذلك تشير بعض الإحصائيات أنه ما بين 2003 و2012، حصلت هذه الجماعات على 150 إلى 200 مليون أورو من الفديات، دفعتها عدة دول غربية لقاء الإفراج عن رعاياها الذين اختطفوا في منطقة الساحل الإفريقي فقط [19].

وبعد الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية خلال سنة 2011، وتحول معظم دولها إلى ساحة للفوضى والصراعات المسلحة مثلما حدث في ليبيا، سوريا، العراق، اليمن، وجدت هذه التنظيمات مجالا للتحرك وفرصة للتمدد في هذه المناطق، كما تحالفت بعضها وأسست ما أصبح يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق(داعش)، مستثمرة في الأوضاع الكارثية التي يعيشها سكان هذه المناطق، وحالة الفقر والدمار، وذلك من خلال استقطاب أكبر عدد من هؤلاء، بتقديم إغراءات مادية، بالإضافة إلى العمل على نشر الفكر المتطرف خاصة في أوساط الشباب من مختلف الجنسيات عبر وسائل متطورة، كنشر مقاطع فيديو وفتح صفحات إلكترونية تدعو إلى محاربة الأنظمة السياسية الفاسدة، وإقامة الخلافة الإسلامية لاستعادة مجد الأمة الإسلامية[20]، وقد نجحت هذه الاستراتيجية في استقطاب عدد كبير من هؤلاء خاصة في ظل غياب الوعي، وتراجع دور الدولة في منع الأفكار المتطرفة ونشر ثقافة الحوار والتسامح، مع غياب برامج تنموية يتم فيها إدماج الشباب العاطل عن العمل.

كما تعتمد الإستراتيجية الجديدة للتنظيمات الإرهابية على مصادر تمويل جديدة، تتمثل في استهداف المواقع الطاقوية المتمثلة أساسا في منشآت النفط والغاز، مثلما حدث في ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي سنة 2012، حيث قامت الجماعات الإرهابية بالاستيلاء على أغلب هذه المواقع، وتصدير النفط والغاز بطرق غير شرعية وبأسعار منخفضة، مما أدى إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أثر سلبا على الدول المنتجة كالجزائر التي تشكل الطاقة 97% من صادراتها[21].

ولذلك فإن تطور استراتيجيات التنظيمات الإرهابية في تنفيذ هجماتها العابرة للقارات وسع من مفهوم الإرهاب بحيث لم يعد يقتصر على إرهاب الدولة أو جماعات داخل الدولة بل امتد ليشمل فواعل غير دولاتية تنشط على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يفرض على الدول والمنظمات الإقليمية والدولية تغيير استراتيجياتها بما يتناسب مع الإستراتيجية الجديدة لهذه الجماعات قصد اختراقها والحد من انتشارها.

ثانيا: تطور استراتيجيات مكافحة الإرهاب

أدى تنامي ظاهرة الإرهاب وتحولها إلى ظاهرة عابرة للقارات، إلى تعدد الاستراتيجيات الدولية

والإقليمية في مكافحة الإرهاب خاصة في ظل تزايد نشاط هذه الجماعات بفعل التحولات التي عرفها العالم على كافة المستويات.

1- الاستراتيجيات الإقليمية

تبنت المنظمات الإقليمية العديد من الاستراتيجيات التي تزامنت مع ظهور الإرهاب وانتشاره، وارتكزت أساسا على إصدار القرارات ووضع الخطط الاستراتيجية والاتفاقيات القانونية الإطارية (الإقليمية)، قصد تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب، نذكر منها اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، التي اعتمدت في وارسو في 16 ماي 2005 ، وركزت على ضرورة تعزيز جهود جميع الأطراف من أجل منع الإرهاب وأثاره السلبية على منظومة حقوق الإنسان خاصة الحق في الحياة، وذلك باتخاذ التدابير على المستوى الوطني وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية، كما أبرمت الدول الأمريكية بواشنطن في 2 فيفري 1971 اتفاقية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية[22].

وقد عملت الدول الإفريقية على إيجاد إطار تعاوني لمكافحة الإرهاب من خلال إبرام عدة اتفاقيات، أهمها اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14 جويلية 1999 التي تم الإعلان عنها خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر في تاريخ 14 جويلية 1999، ودخلت حيز التطبيق في سنة 2002، وقد جاءت هذه الاتفاقية كنتيجة لجهود قادتها الجزائر لمكافحة الإرهاب، وقد وقعت عليها 46 دولة، وكانت الجزائر أول دولة صادقت عليها[23].

وقد دعم هذا الاتفاق بإنشاء مركز للدراسات والبحوث حول الإرهاب على هامش مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي تم انعقاده بالعاصمة الجزائرية في سبتمبر2002، وذلك في إطار الاتحاد الإفريقي، ويمول هذا المركز من طرف الاتحاد الإفريقي، ويضم 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب وتم تدشينه رسميا في 2004/10/13، ومقره الجزائر[24]. حيث كان للجزائر دورا محوريا في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي وحتى الدولي، وتبنت مقاربة أمنية ترتكز على رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، وتجريم دفع الفدية، وفي هذا السياق نجحت الجزائر في استصدار لائحة أممية لتجريم الفدية قدمتها سنة 2007، وقد حظيت هذه اللائحة بتأييد دولي وأممي، وبمصادقة مجلس الأمن تحت رقم 1904 في 17 ديسمبر 2009، وتنص اللائحة على تجريم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية[25]، كما ركزت مقاربة الجزائر على البعد التنموي كأساس لاجتثاث جذور الإرهاب الذي يتغذى من عاملي الفقر والتهميش لاستقطاب العنصر البشري، إلا أن تعدد الاستراتيجيات والمقاربات الإقليمية والدولية حد من فعالية المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، خاصة في ظل سعي بعض الأطراف الدولية كفرنسا إلى توظيف ورقة الإرهاب للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وخرق بعض الدول للعديد من اللوائح الدولية كاللائحة الأممية لتجريم الفدية.

وعلى الصعيد العربي تم التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المبرمة في القاهرة بتاريخ 22 أفريل 1998، ونصت الاتفاقية على التزام الدول العربية بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية، ولا

سيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا بالتراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف، والإرهاب.[26] بالإضافة إلى اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي الموقعة في الكويت بتاريخ ماي 2004، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي في بوركينافاسو، والموقعة بتاريخ جويلية 1999[27].

وقد أدت الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية في 2011 إلى ظهور مجموعة من الاستراتيجيات، أهمها استراتيجية التحالف الإسلامي الذي قادته المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2015، والتي تعد من أبرز الاستراتيجيات الإقليمية الجديدة، ويضم هذا التحالف 41 دولة مسلمة تشارك في عملية التخطيط واتخاذ القرار، ويملك غرفة عمليات مشتركة مقرها العاصمة السعودية الرياض[28]، ولا تزال هذه الاستراتيجية قائمة حتى تاريخ نهاية هذه الدراسة (جويلية 2020).

ويهدف هذا التحالف لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ووقف تقدمه في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين. كما يهدف إلى تأسيس منظومة إسلامية موحدة لمواجهة التطرف والإرهاب، وتكمن الرؤية الاستراتيجية للدول المشاركة في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب على تنسيق وتوحيد جهودها في مختلف المجالات، وأهمها المجال الفكري والإعلامي، ومجال مكافحة تمويل الإرهاب، والمجال العسكري، وتتضمن ما يلي[29]:

أ-**المجال الفكري:** ركزت استراتيجية التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب على ضرورة العمل من أجل المحافظة على عالمية رسالة الإسلام الخالدة، مع التأكيد على المبادئ والقيم الإسلامية كالاعتدال والتسامح والرحمة، والتصدي لنظريات وأطروحات الفكر الإرهابي من خلال إيضاح حقيقة الإسلام الصحيح، وإحداث الأثر الفكري والنفسي والاجتماعي لتصحيح هذه المفاهيم الإرهابية المتطرفة.

ب-**المجال الإعلامي:** يهتم بالعمل على تطوير وإنتاج ونشر محتوى تحريري واقعي، وعلمي، وجذاب لاستخدامه في منصات التواصل والقنوات الإعلامية التابعة للتحالف، أو من أطراف أخرى، بهدف فضح وهزيمة الدعاية الإعلامية للجماعات المتطرفة.

ج -مجال محاربة الإرهاب: يقوم على التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية لمحاربة الإرهاب في الدول الأعضاء، وتطوير أطر العمل القانونية والتنظيمية والتشغيلية، وتيسير تبادل المعلومات لدعم عمليات الوقاية والكشف والقبض على كل من يساهم في تمويل الإرهاب.

د -المجال العسكري: يرتكز على التنسيق من أجل تأمين الموارد، والتخطيط المشترك للعمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب في الدول الأعضاء، وتيسير عمليات تبادل المعلومات العسكرية بصورة آمنة، وتشجيع الدول الأعضاء على بناء القدرات العسكرية لمحاربة الإرهاب من أجل ردع العنف والتهديدات الإرهابية.

وبالرغم من تعدد الاستراتيجيات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن غياب إستراتيجية شاملة وموحدة، واختلاف الرؤى والتصورات الأمنية، حال دون بناء استراتيجية متكاملة تكون فعالة في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي باتت تهدد الأمن والسلم الدوليين.

2-الاستراتيجيات الدولية

لقد كانت معظم الاستراتيجيات الدولية تنفذ في إطار الأمم المتحدة، وترتكز أساسا على البعد القانوني والتدخل العسكري وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما حدث بعد أحداث11 سبتمبر 2001، عندما أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1373 (2001) لمحاربة الإرهاب في أفغانستان. واعتمدت الأمم المتحدة مجموعة من الاتفاقيات لمكافحة الإرهاب أهمها[30]:

- ✓ **الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل:** اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 15 ديسمبر 1997، دخلت حيز التنفيذ في 23 ماي 2001، ووقعت عليها 146 دولة.
- ✓ **الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب:** اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 9 ديسمبر1999، دخلت حيز التنفيذ في 10 أفريل 2002، وعدد أطرافها 153 دولة.
- ✓ **الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي:** اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 أفريل 2005، دخلت حيز التنفيذ في 7 جويلية 2008.

واعتمدت الجمعية العامة في 6 سبتمبر 2006 "إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب " التي تقوم على رفض ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، والتأكيد على أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة وتعزز كل منها الأخرى في مكافحة الإرهاب وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل تجفيف منابع الإرهاب قصد القضاء النهائي عليه[31].

ولكن بالرغم من سعي منظمة الأمم المتحدة إلى تبني استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب إلا أنها اصطدمت بتضارب استراتيجيات القوى الكبرى القائمة على المصالح، حيث ظهرت بأنها منظمة غير مستقلة في قراراتها، وتعتبر أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياسة الهيمنة والسيطرة على العالم.

وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول جديدة في حقل الدراسات الإستراتجية، بعودة العامل العسكري إلى مقدمة أجندة السياسة الدولية بعد تراجع دوره، وبروز دور العامل الاقتصادي والتكنولوجي في ظل نظام العولمة، وظهر ذلك في إستراتيجية الحرب الإستباقية والوقائية بعد فشل الاستراتيجيات السابقة القائمة على الردع والاحتواء. فالحرب الإستباقية تكون عند توفر القناعة بأن هجوم العدو متوقع بشكل حتمي، أما الحرب الوقائية فتعتمد على الافتراض بأن العدو سيبدأ الحرب في المستقبل القريب، وستكون نتائجها في صالح الطرف الذي يباشر العمليات الحربية[32]. وطبقت هذه الاستراتيجية في التحالف الدولي ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان سنة 2001.

كما برزت إستراتيجية التحالف لمواجهة ظاهرة الإرهاب العابر للقارات بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في سنة 2011، والتي نتج عنها تنامي كبير للتهديدات الإرهابية، وأهمها إستراتيجية

التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في العراق وسوريا سنة 2014، وتضم 82 دولة[33]، حيث ترتكز هذه الإستراتيجية على التعاون الأمني بين الدول لمحاربة الإرهاب، وتعتمد على توجيه الضربات الجوية للتنظيمات الإرهابية لاحتوائها على المدى القصير، والإعتماد على الشركاء المحليين المتعاونين مع قوات التحالف لإضعافها، وتدميرها على الأرض على المدى المتوسط أو الطويل[34]. كما تقوم استراتيجية الاحتواء على ثلاثة أركان رئيسية، ركنين عسكريين أمنيين يتمثلان في الضربات الجوية لاحتواء ظاهرة الإرهاب على المدى القصير، والشركاء المحليين المتعاونين مع قوات التحالف لإضعافه وتدميره على الأرض على المدى المتوسط أو الطويل، وركن سياسي إصلاحي كمحاولة إصلاح البيئات السياسية من خلال التسوية، المصالحة وتعزيز الديمقراطية للوقاية من أفكار التنظيمات الإرهابية على المدى الطويل، وتعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق مجموعة من الأهداف[35]:

أ-**مواجهة دعاية "داعش"**: استخدام "داعش" لوسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لنشاطها وأهدافها جعل التحالف الدولي يركز على دحض الفكر الذي يتبناه تنظيم "داعش" الإرهابي، من خلال بث رسائل فعالة وموحدة، مضادة لروايات "داعش" بهدف تقويض جاذبية منهجه الفكري، ومساعدة الأصوات المعارضة له على البروز وإيصالها للجميع.

ب-**دعم الاستقرار في المناطق المحررة:** ساعد التحالف الدولي الحكومة العراقية في إرساء الاستقرار في المناطق التي تم تحريرها من قبضة "داعش"، وإعادة المواطنين الذين فرّوا من مناطقهم التي كان يسيطر عليها التنظيم مع المساهمة في إعادة بناء المناطق المتضررة. وفي هذا الإطار التزم التحالف بتقديم أكثر من 50 مليون دولار لصندوق تمويل الاستقرار الفوري (FFIS) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)الذي يدعم الاحتياجات العاجلة في المناطق المحررة حديثا.

ج-**التقدم العسكري:** التزم التحالف الدولي بالقضاء على تنظيم "داعش" عن طريق تفنيد مزاعمه بأنه الملاذ الآمن، وبناء القدرة العسكرية للقوات المتواجدة على الخطوط الأمامية، وعلى رأسها الحكومة العراقية، وتقديم العون لها في التخطيط للعمليات البرية ضد تنظيم "داعش"، وتدريب قوات الأمن العراقية وتزويدها بالمعدات اللازمة، بالإضافة إلى تدريب قوات المعارضة السورية، واستطاع التحالف الدولي استعادة السيطرة على 95% من الأراضي التي كانت تقع تحت سيطرة تنظيم "داعش" خلال سنة2019، وهذا حسب التقارير الصادرة عنه.

د-**وقف تدفق المقاتلين الأجانب:** يَلتزم التحالف بمواجهة التهديدات التي يمثلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين يسافرون إلى سوريا والعراق للانضمام إلى "داعش"، أو يسافرون من المناطق التي تسيطر عليها "داعش" إلى بلدان أخرى. فمجموعة عمل المقاتلين الأجانب التابعة للتحالف الدولي، تحت القيادة المشتركة لكل من هولندا وتركيا والولايات المتحدة، تعمل مع شركاء التحالف الدولي لتنفيذ الالتزامات

والتوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 الذي تمت الموافقة عليه في 2014، ويتطلب هذا القرار أن تتخذ الدول الخطوات اللازمة لمواجهة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتعزيز التدابير الدولية التي تمنع المقاتلين الإرهابيين المشتبه بهم من السفر، وتعطيل الدعم المالي للمقاتلين الأجانب، والزيادة في تعزيز آليات التعاون الدولية والإقليمية، ودعما لقرار مجلس الأمن رقم 2178، سنّ 45 بلدا قوانينا، أو أجروا تعديلات على القوانين لوضع عقبات أكبر أمام السفر إلى العراق وسوريا، وتمكن 35 بلدا على الأقل من القبض على مقاتلين أجانب، بينما أقام 12 بلدا محاكمات للمقاتلين الإرهابيين الأجانب للحد من هذه الظاهرة.

و-**التصدي لجهود دعم "داعش" ودعم نظامه المالي:** قام التحالف الدولي بحملة شاملة لعرقلة ومنع "داعش" من جمع الأموال ونقلها واستخدامها، مستعينين بقرارات مجلس الأمن التي جمدت أصول كبار قادة تنظيم "داعش" والميسرين والممولين لهم، كما قامت حوالي 65 دولة بمقاضاة الأشخاص المتورطين في تمويل الإرهاب، وقد سعى التحالف لتجفيف مصادر تمويل تنظيم "داعش" بتوجيه ضربات جوية ضد حقول النفط والبنية التحتية، ومصادر النقل التي تسيطر عليها "داعش"، والعمل على استعادة القطع الأثرية المسروقة، ومنع "داعش" من بيعها في السوق السوداء.

ي -التصدي لجهود دعم" تنظيم "داعش": ودعم نظامه المالي: بالرغم من الجهود الدولية في إيجاد استراتيجية فعالة لاحتواء ظاهرة الإرهاب والحد من انتشارها، إلا أنها فشلت في ذلك، بل أن بعض الاستراتيجيات كانت سببا في ظهور تنظيمات إرهابية جديدة أكثر خطورة وتهديدا للأمن الدولي كتنظيم داعش، كما أدى الإعتماد على الأسلوب العسكري في القضاء على الإرهاب إلى فشل أغلب الاستراتيجيات، حيث أدى استخدام القوة بصورة مفرطة إلى إحداث مشكلات أكثر، مما تسبب في تقديم الحلول، ودفع إلى الاهتمام بوضع استراتيجيات بديلة.

ثالثا: الاستراتيجيات الفعالة في مكافحة الإرهاب

لقد أدى فشل الاستراتيجيات التي تعتمد على الأسلوب العسكري المتطور في هزيمة التنظيمات الإرهابية، بالمختصين في مجال الاستراتيجية إلى الاهتمام بوضع استراتيجيات جديدة تتماشى مع تطور الظاهرة وتحولها إلى ظاهرة عابرة للقارات.

1-الاستراتيجية الشاملة

نعني بالاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب تسخير كل إمكانيات الدول السياسية الدبلوماسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والعــسكرية مع تعبئة كل القوى المجتمعية المحلية والإقليمية والدولية للقضاء على الإرهاب واجتثاث جذوره لخلق بيئة أمنية مستقرة على كل المستويات[36].

وترتكز الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب على مجموعة من الأسس أهمها اشراك كافة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والروحية والإعلامية، وتبني سياسات متوازنة ومعتدلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى العمل على خلق وانشاء آليات ردع

مناسبة ضد من يتبنى الأفكار المتطرفة والطائفية، وتوحيد الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، والمساعدات القانونية المتعلقة بملف الإرهاب، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب ومراقبة غسيل الأموال، والتعاون في المجالات الاستخباراتية والفنية والتقنية والتدريبية، مع انشاء منظومات رادعة، وقوات مناسبة ومؤهلة لمكافحة الإرهاب، واعطاء أدوار الى مؤسسات الدولة المدنية، والسياسية، والدينية، والاجتماعية، والإعلامية، والثقافية، ومنظمات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان لتوسيع رقعة مواجهة الإرهاب[37].

ونجاح هذه الإستراتيجية مرتبط بعاملي الوقاية والاستباقية من خلال توقع الهجمات الإرهابية المحتملة، واتخاذ إجراءات فعالة للوقاية منها، وذلك بمواءمة الأدوات التقليدية المتمثلة في العامل العسكري مع أدوات غير تقليدية كالأدوات الإعلامية والسيبرانية والقانونية وغيرها، لاحتواء التهديدات الإرهابية، ومنع انتشارها وتمددها[38]، وهي تتقاطع بذلك مع الاستراتيجية المركبة.

2-الاستراتيجية المركبة

نعني بالإستراتيجية المركبة بتلك الاستراتيجية التي تدمج بين الأمن والتنمية، باعتبارهما مساران متوازيان يشكلان مركبا أمنيا لمواجهة الإرهاب، وتشمل كل المستويات المحلية الإقليمية والدولية، وتمس كل المجالات السياسية الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية والثقافية، وتجمع هذه الاستراتيجية بين استراتيجية " الأمن الصلب"، واستراتيجية الأمن الناعم. فالأمن الصلب يميزه الطابع العسكري، وتكون فيه التهديدات مباشرة، أما الأمن الناعم فهو مفهوم تندرج فيه كل التهديدات غير العسكرية، مثل الأمراض، الجرائم المدنية (غسل الأموال والتهريب والمخدرات واللاجئين..)، والمشاكل العرقية، والتطرف، والإرهاب، وهي تهديدات غير مباشرة ، ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع[39].

وترتكز إستراتيجية الأمن الصلب على البعد العسكري في مكافحة الإرهاب من خلال ملاحقة ومحاصرة العناصر الإرهابية وتوجيه الضربات العسكرية لها، وقطع وسائل التمويل عنها. وتتطلب هذه الاستراتيجية تعزيز التعاون الأمني على المستوى الإقليمي والدولي بالنظر لحاجة الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب إلى التقنيات الحديثة خاصة مع تطور العقائد والاستراتيجيات الأمنية، وانتقالها من التصور التقليدي للقوة المرتكز على فرضية الجيوش الثقيلة ذات العنصر البشري الكبير، واستبدالها بعقيدة عسكرية تأخذ بعين الاعتبار العامل التكنولوجي كمحدد رئيسي في قيادة الحروب المستقبلية بما فيها الحروب اللاتماثلية. ويكون التعاون والتنسيق الأمني فعالا إذا تم في إطار احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[40].

في حين ترتكز إستراتيجية الأمن الناعم على التنمية بمختلف أبعادها لتجفيف منابع الإرهاب والقضاء على جذوره وأهم مسبباته، والتي ترتكز على القضاء على الفقر والتهميش والفساد، واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع مجال الحريات، وبناء ثقافة سياسية ديمقراطية بديلة عن ثقافة الأنظمة التسلطية، عبر تفعيل قنوات التنشئة السياسية في المجتمع، توظيف وسائل الإعلام في تنمية الحس المدني بخطورة الفكر

المتطرف الذي يخلق ثقافة العنف، وانتهاج الحوار كأسلوب حضاري فعال لحل النزاعات الداخلية والخارجية[41]. وبذلك يمكن للتنمية المساهمة الإيجابية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب، وتصبح الأسباب الدافعة له ضعيفة.

3-دور الاستراتيجيات الجديدة في مكافحة الإرهاب

يرتبط الإرهاب غالبا بضعف التنمية الاقتصادية والبشرية، فالعامل الاقتصادي يعد قاسما مشتركا بين جميع أنواع الجرائم على مستوى الفرد والدولة، باعتباره دافعا أساسيا للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، فانتشار الفقر والبطالة والتضخم والديون وارتفاع الأسعار وانهيار العملة المحلية، وغياب العدالة في تقسيم الثورة، وسيطرة طبقة معينة على ثروات البلاد، وتوغل منظومة الفساد في مفاصل الدولة كلها عوامل مغذية للإرهاب، لأنها تنمي الشعور بالظلم والإستبداد والتهميش من جهة، والشعور بالإنتقام من جهة أخرى عبر الانضمام إلى الجماعات الإرهابية والقيام بأعمال إرهابية تستهدف مصالح النخب الحاكمة في دولهم، وهذا ما قد يشعرهم بالقوة والقدرة على إشباع حاجاتهم، وعيش الحياة بصورة تكون عكس الحياة التي يعيش فيها الأفراد وهم مضطهدون[42]، وهذا ما يبرز دور وأهمية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في تحقيق الأمن والإستقرار.

ولذلك فإن مفهوم الأمن والتنمية مرتبطان، فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية، والحديث هنا أيضا عن التنمية الشاملة، التي تساهم في تجفيف منابع الإرهاب، بالقضاء على الأسباب الدافعة له كالفقر والتهميش والاستبداد وغيرها، فعلى سبيل المثال ساهمت مشاريع التنمية في جنوب الفلبين- الهليون- وبالتحديد في إنتاج فاكهة الموز في توفير بدائل اقتصادية للمجتمعات المحلية التي قدمت الدعم للجماعات الإرهابية مقابل الحصول على دخل مادي لتلبية الاحتياجات اليومية، وأدى هذا الاستثمار الخاص إلى رفع نسبة العمالة إلى (100%)[43]، وحولت منطقة كانت تعرف سابقا باسم "حقول القتل " إلى مجتمع منتج يساهم في التنمية الاقتصادية للدولة، ومن ثم حماية الأمن القومي.

ولا يمكن للتنمية وحدها أن تحد من الإرهاب، لكن تصبح التنمية أكثر فعالية حينما يتم دمجها في نهج متعدد الجوانب، كما لا يجب التركيز على البعد العسكري في مكافحة الإرهاب، فرغم تطور الاستراتيجيات العسكرية من حيث الوسائل والخطط الأمنية، إلا أن تطور الفكر والتنظيم والتخطيط الإرهابي يتطلب استراتيجيات بديلة، كالاستراتيجية الشاملة التي تدمج بين مختلف المجالات السياسية، والدبلوماسية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، والاستراتيجية المركبة التي تدمج بين الأمن والتنمية.

الخاتمة

الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة جعلت من عملية بناء استراتيجية فعالة لمواجهتها عملية جد صعبة، وتعتبر الاستراتيجية المركبة استراتيجية بديلة عن الاستراتيجيات السابقة التي فشلت في معالجة مشكلة الإرهاب، وتكمن أهميتها في دمجها بين الأمن والتنمية كمنطلقات أساسية لاستئصال جذور

الإرهاب، ولنجاح أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب، وعليه توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- ضرورة الوصول إلى اتفاق دولي حول مفهوم الإرهاب يفصل بين التطرف الديني والإسلام، وبين المقاومة والإرهاب فالدافع الذي يحرك المقاومة والكفاح هو دافع وطني يتمثل في السعي لتحرير الوطن من الظلم والعدوان، بينما الدافع الذي يحرك الإرهاب هو الرغبة الشخصية في الانتقام وإلحاق الأذى بالآخرين.

2-عدم حصر آليات مكافحة الإرهاب في العامل الأمني فقط، وإنما يجب المزاوجة بينه وبين الجوانب الأخرى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3-تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة هذه الظاهرة في إطار إستراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار معالجة جذور الإرهاب وأسبابه في إطار احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

4-التزام الدول بمسؤولياتها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، بالعمل الجاد على استئصال جذور الإرهاب وعدم توظيفه للتدخل في سيادة الدول.

5-ضرورة توحيد وتطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب بما يتماشى مع الاستراتيجية الجديدة للتنظيمات الإرهابية من جميع الجوانب لاسيما على ضوء انتشاره المتلاحق وتعدد أساليبه وأدواته وتكتيكاته وتخطيه حدود الدولة الواحدة.

6-نجاح استراتيجيات مكافحة الإرهاب يتوقف على توحيد الرؤى والتصورات بشأن الظاهرة على كل المستويات المحلية، الإقليمية والدولية، وفي كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية، وفي المقابل، تضعف استراتيجيات مكافحة الإرهاب إذا ركزت على بعد واحد بمعزل عن الأبعاد الأخرى، بالإضافة إلى محاولة فرض تصور معين في وضع الاستراتيجيات دون أخذ خصوصيات الظاهرة واختلاف أسبابها في بعض المجتمعات.

وللحد من انتشار ظاهرة الإرهاب نقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

تفعيل دور النخب ومراكز البحث في إيجاد الحلول الجذرية لظاهرة الإرهاب.

1-نشر الوعي في أوساط الشباب بخطورة الفكر المتطرف الذي تحمله الجماعات الإرهابية، مع ضرورة إشراكهم في مشاريع تنموية تكون بديلا لهم عن هذه التنظيمات.

2-ضرورة بناء استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب تهدف إلى تحقيق الامن والسلم الدوليين، وغير مؤسسة على خدمة مصالح الدول الكبرى.

3- ضرورة الاعتماد على الحوار الحضاري لمحاربة الفكر المتطرف الذي يغذي الإرهاب، ويساهم في انتشاره.

الهوامش

1 - علاء الدين راشد، **المشكلة في تعريف الإرهاب**، القاهرة، دار النهضة العربية ،2006، ص 26.

2- المرجع نفسه.

3- جمال نصار، **ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة مكوناته والتناقضات الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات، 15 أبريل 2015. (تاريخ الدخول 02 مارس 2018).

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/20154151123565161 96.html

4- علاء الدين راشد، مرجع سابق، ص 27.

5-نعوم تشومسكي، **الإرهاب حالة 11 سبتمبر**، االملتقى للنشر، الدار البيضاء(المغرب) 2003 ص 12.

6- أميرة عبد الحليم، **الإرهاب كظاهرة ومفهوم، مؤسسة الأهرام**، القاهرة، 1 جانفي 2009، (تاريخ الدخول:1 مارس 2018).

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96317&eid=12

7- علاء الدين راشد، مرجع سابق، ص27.

8-Pierre Botha, «United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview», South Africa, **The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD)**,2004, p12

9 -Quan Li and Drew Schaub, «Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis»,**Journal of Conflict Resolution** ;n 48; 2004, p131

10- علاء الدين راشد، **الأمم المتحدة والإرهاب الأمم المتحدة والإرهاب**،(مصر دار النهضة 2005)، ص 11.

11 - كلاوزفتز، **فن الحرب**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، الكتاب الثالث، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.س.ن، ص218

12- ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، 1967، ص 399.

13- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، بغداد، جامعة بغداد،2009 ، ص11.

14- محمد بغداد، **دماء الصحراء-حروب القاعدة في الساحل الإفريقي**، الجزائر، ذاكرة الأمة، 2012، ص82.

15 -المرجع نفسه، ص.83

16-Stefan Mair,« terrorism and Africa On the danger of further attacks in sub-Saharan African», **African Security Review**, N 12 ,2003, p107.

17- محمد بغداد، مرجع سابق، ص 83.

18 - المرجع نفسه.

19- عاطف قدادرة،«**المستشار برئاسة الجمهورية كمال رزاق بارة يكشف**»، **الخبر**(يومية جزائرية)، عدد 6919، 09 ديسمبر 2012، ص 03.

20- محمد بغداد، مرجع سابق، ص84.

21- **Bilan energétique**- Ministère de l'Énergie | Algérie :www.energy.gov.dz - 2604-2020.

22- محمد مؤنس محب الدين، **الإرهاب على المستوى الإقليمي-الاستراتيجيات الامنية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 30

23- Nation Unies,«**rapport de la réunion du group d'expert sur les perspectives africaines sur le terrorisme international**»,Addis-Abeba,03-04 Juin 2009,p 06,

24 - union africaine, «**seconde réunion intergouvernementale de haut niveau sur la prévention et la lutte contre le terrorisme en Afrique** »,Alger, Algérie,13 – 14 octobre 2004, p 03.

25 - Modibo Goïta,«nouvelle menace terroriste en Afrique de l'ouest: contrecarrer la stratégie d'AQMI au Sahel», **bulletin de la sécurité Africaine** ,une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique, NO. 11 / Fevrier 2011 ,P06.

26 - المرجع نفسه، ص 35.

27- مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، **دراسة في تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن**، الأمم المتحدة(نيويورك)، 2009، ص 8

28 - **التحالف الإسلامي العسكري**، تاريخ التصفح:2020/07/19.

https://imctc.org/

29- **مجالات العمل**، تاريخ التصفح:2020/07/19.

https://imctc.org/Arabic/FocusAreas

30- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مرجع سابق، ص5.

31- United Nations, **The United Nations Global Counter-Terrorism Strategy**, Resolution adopted by the General Assembly on 8 September 2006, Sixtieth session, Agenda items 46 and 120.

32- عبد الفتاح عبد المنعم، "**أمريكا واستراتيجية الردع والإحتواء بعد أحداث 11سبتمر 2001**":31 أوت 2017(تاريخ الدخول:09 مارس 2018)

http://www.youm7.com/story/2017/8/31/

33- **التحالف الدولي**، تاريخ التصفح:2020/07/19.

https://theglobalcoalition.org/ar/stabilising-liberated-areas

34- مروة محمد عبد الحميد، "التغير **والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومى الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر2015- 2001) "، المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2016**. تاريخ التصفح 5-03-2018.

http://democraticac.de/?p=26157

35- التحالف الدولي، مرجع سبق ذكره.

36- حسين عمر توقة، **أبعاد إستراتيجية، عمان:** دار المشرق للنشر والتوزيع، د.س.ن، ص15.

37- ماجد القيسي، **الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في العراق**، مركز صنع السياسات للدراسات الاستراتيجية، 14-03-2019، تاريخ التصفح:2020/07/20.

https://www.makingpolicies.org/ar/posts/strajec.php.

38 - المرجع نفسه.

39- عبد الجبار أحمد، "الديمقراطية والأمن الإنساني"، **مجلة العلوم السياسية**، عدد 46، 2013، ص 5.

40- عبد العزيز لزهر، "السياسة الأمنية الجزائرية 1962- 2010، "**ستراتيجيا**" - **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية**-، العدد01، 2014، ص 137.

41- المرجع نفسه.

42- صادق علي حسن، **الأمن والتنمية. تقارب أم تباعد ؟**، المركز الديمقراطي العربي، 31 أوت 2016. (تاريخ التصفح:06 مارس 2016).

http://democraticac.de/?p=36575

43- المرجع نفسه.